



هيئة جودة التعليم والتدريب
Education & Training Quality Authority
مملكة البحرين - Kingdom of Bahrain

إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي

ملخص تقرير مراجعة البرامج الأكاديمية

معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية
جامعة بانغور
البكالوريوس في الصيرفة والدراسات المالية
مملكة البحرين

تاريخ الزيارة الميدانية: 6-8 نوفمبر 2023

HA097-C3-R097

أ. مقدمة

بموجب التفويض المخول لها، تقوم هيئة جودة التعليم والتدريب في مملكة البحرين، من خلال إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، بإجراء نوعين من المراجعات التي تكمل إحداها الأخرى، وهما: "المراجعات المؤسسية" التي يتم فيها تقييم المؤسسة بشكل عام، و"مراجعات البرامج الأكاديمية" التي يتم من خلالها تقييم مستوى جودة معايير التعليم والتعلم، والمعايير الأكاديمية، للبرامج الأكاديمية المقدمة في مختلف الكليات، وذلك وفق معايير ومؤشرات محددة يوضحها إطار مراجعة البرامج الأكاديمية.

بعد تعديل إطار مراجعة البرامج الأكاديمية (الدورة الأولى) وفق إجراءات "هيئة جودة التعليم والتدريب"، تم إقرار إطار مراجعة البرامج الأكاديمية (الدورة الثانية) من قبل مجلس الوزراء وذلك بموجب القرار رقم 17 لعام 2019. ومن ثم، بدأت "إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي" دورتها الثانية لمراجعة البرامج الأكاديمية في العام الأكاديمي 2019-2020.

يستند إطار مراجعة البرامج الأكاديمية (الدورة الثانية) على (4) معايير رئيسة تتضمن (21) مؤشراً، وتشكل أساساً لتقارير مراجعة البرامج الأكاديمية بمؤسسات التعليم العالي.

المعايير الأربعة المستخدمة في قياس ما إذا كان البرنامج مستوفياً للمعايير الدولية، وهي كالتالي:

المعيار 1: برنامج التعلم

المعيار 2: كفاءة البرنامج

المعيار 3: المعايير الأكاديمية للطلبة والخريجين

المعيار 4: فاعلية إدارة وضمان الجودة

تقرر لجنة المراجعة (المشار إليها فيما بعد باسم "اللجنة") في تقرير المراجعة، إذا كان البرنامج مستوفياً لكل معيار من هذه المعايير الأربعة أم لا. كما يُمنَح حكمٌ لكل مؤشر مندرج تحت كل معيار من هذه المعايير، ويكون الحكم ("مستوف" أو "مستوف جزئياً" أو "غير مستوف")، وهذا سيؤدي إلى إصدار حكم نهائي لكل معيار، كما هو مبين في الجدول (1) أدناه.

الجدول (1): وصف الأحكام

الحكم	الوصف
جدير بالثقة	جميع المعايير الأربعة مستوفاة
هناك قدر محدود من الثقة	استيفاء اثنين أو ثلاثة من المعايير، بما فيها المعيار الأول
غير جدير بالثقة	استيفاء معيار واحد فقط، أو عدم استيفاء كافة المعايير
	في جميع الحالات وعندما يكون المعيار الأول غير مُستوفٍ

يبدأ تقرير مراجعة البرنامج الأكاديمي بتقديم بيانات البرنامج قيد المراجعة، يتبعها ملخص عن الأحكام الممنوحة لكل مؤشر، وكل معيار، والحكم العام للبرنامج.

ويتناول التقرير تحليلاً لحالة البرنامج، وقت إجراء المراجعة، وذلك وفقاً للمعايير والمؤشرات والتوقعات المُدرّجة تحت كل مؤشر من المؤشرات. ويختتم التقرير بالخلاصة وقائمتي جوانب التقدير والتوصيات.

ب. بيانات البرنامج

اسم المؤسسة*	معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية - جامعة بانغور
الكلية/ القسم*	مركز الدراسات الأكاديمية
اسم البرنامج/ المؤهل الأكاديمي*	البكالوريوس في الصيرفة والدراسات المالية
رقم اعتماد المؤهل الأكاديمي	قرار مجلس التعليم العالي رقم: (405)، بتاريخ 23 يونيو 2014
مستوى (الإطار الوطني للمؤهلات)	-
فترة الصلاحية في (الإطار الوطني للمؤهلات)	-
عدد الوحدات*	23
الساعات المعتمدة (الإطار الوطني للمؤهلات)	-
أهداف البرنامج*	1. تطوير فهم شامل للجوانب النظرية والتطبيقية؛ لدراسة الصيرفة والمالية، وعلاقتها بالمجالات الموضوعية الأخرى ذات الصلة، مثل: الإدارة والاقتصاد. 2. تطوير فهم هيكل ونشاط الخدمات المصرفية والمالية الوطنية والدولية، والتفاعل بين أسواق رأس المال والوحدات الاقتصادية المختلفة؛ بما في ذلك الأسر والشركات، والمؤسسات المالية، والحكومات.

3. تحسين القدرة على توفير وتحليل المعلومات لأغراض متعددة، تشمل: صنع القرار، والمساءلة، والإدارة، والتنظيم، وتوزيع الموارد.

4. تطوير مجموعة من المهارات الفكرية القابلة للتحويل، التي تُتيح للخريجين الالتحاق بمهنة في مجال الصيرفة، أو المالية، أو المجال الأوسع لإدارة الأعمال، أو متابعة الدراسات العليا والنجاح في الحصول على أحد المؤهلات العليا في المالية أو أيِّ مؤهل آخر.

سيتمكن الخريجون من إظهار المعرفة والفهم المناسبين لما يلي:

1. طبيعة السياقات التي تعكس كيفية عمل نظام المالية، والذي يشمل الإلمام بالإطار المؤسسي اللازم لفهم دور الأسواق والمؤسسات المالية، وعملياتها، ووظائفها.

2. تصميم وتشغيل النظم والهيكل والأدوات المالية؛ بما في ذلك تسعير الأصول المالية، وقياس وإدارة المخاطر، والتوقعات بشأن سلوك تعظيم القيمة من قِبَل الأسر والشركات.

3. توفير وتفسير المعلومات المالية، وقيمتها للمستخدمين الداخليين والخارجيين.

سيتمكن الخريجون من إظهار المعرفة والمهارات الخاصة بالموضوع في المجالات التالية:

4. الخصائص الهيكلية للقطاع المصرفي؛ بما في ذلك الخدمات المصرفية الشاملة مقابل الخدمات المصرفية المتخصصة، والخدمات المصرفية الدولية، وتكامل

مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج*

الأسواق المصرفية الوطنية والأسواق المصرفية المناظرة، والدمج بين مؤسسات القطاع المصرفي، والتطور التكنولوجي في الخدمات المصرفية، والعلاقات بين الخدمات المصرفية والخدمات المالية الأخرى.

5. مسئوليات وعمليات البنك المركزي؛ بما في ذلك السياسة النقدية، وتنظيم القطاع المصرفي والإشراف عليه.

6. هيكل الميزانية العمومية وبيان الدخل للبنوك، وقياس الأداء المالي، وإدارة الأصول والخصوم، وإدارة السيولة، وإدارة كفاية رأس المال، وإدارة المخاطر المصرفية؛ بما في ذلك مخاطر الائتمان، ومخاطر أسعار الفائدة وأسعار الصرف، والمخاطر التشغيلية، ومخاطر رأس المال والإفلاس.

7. الإطار المؤسسي للقطاع المالي؛ بما في ذلك دور الأسواق والمؤسسات المالية والأدوات المالية (السندات، والأسهم، والمشتقات)، فضلاً عن عملياتها، ووظائفها؛ وإجراءات التمويل وهياكل الحوكمة للشركات والكيانات التجارية الأخرى، والعوامل التي تؤثر في السلوك الاستثماري وفرص مستثمري القطاع الخاص والمؤسسات.

8. الأدوات النظرية والنظريات الرئيسة للتمويل؛ بما في ذلك الرياضيات المالية، والميزانية الرأسمالية، والكفاءة المعلوماتية، والمشاركة المثلى للمخاطر، ونظرية المحفظة، وتسعير وتقييم الأصول، وتسعير المشتقات، وإدارة المخاطر، وهيكل أسعار الفائدة والتمويل السلوكي.

9. العلاقة بين النظرية المالية والبحث التجريبي، وتفسير الحسابات والبيانات المالية الأخرى؛ بما في ذلك نماذج تسعير الأصول، والنماذج والتنبؤات المالية، ودراسات

الأحداث، وعناصر التحليل الإحصائي، والسلاسل الزمنية، وتفسير البيانات التجارية والاقتصادية والمالية باستخدام الأدوات الإحصائية المناسبة.

سيطور الخريجون المهارات المعرفية والفكرية التالية:

10. التقييم الناقد للحجج والبراهين.

11. تحليل البيانات اللفظية والعديدية وتصنيفها وتقييمها؛ من أجل استخلاص استنتاجات منطقية واتخاذ القرارات.

12. القدرة على تحديد وحل المشكلات بقدر محدود من التوجيه والتعليمات.

سيطور الخريجون المهارات العامة والقابلة للتحويل التالية:

13. التعلم المستقل والمُدار ذاتيًا.

14. الحساب؛ بما في ذلك معالجة وتحليل البيانات المالية، وغيرها من البيانات العدديّة، وتقدير المفاهيم الإحصائية.

15. الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة للمعلومات والاتصالات؛ للحصول على المعلومات وتحليلها ونقلها.

16. إبلاغ المعلومات الكمية والنوعية بشكلٍ مناسبٍ للجمهور المُستهدف، شفهيًا وكتابيًا.

17. العمل مع الآخرين (على سبيل المثال: من خلال مشروعات المجموعات الصغيرة).

18. مهارات البحث العلمي والتي تشمل تتبّع المعلومات من مصادر متعددة، واستخراجها، وتحليلها؛ مع تعريف المصادر، والإشارة إليها.

* حقول إلزامية

ج. ملخص الأحكام

حكم البرنامج جدير بالثقة

المعيار / المؤشر	العنوان	الحكم
المعيار (1)	برنامج التعلم	مستوف
المؤشر 1.1	إطار التخطيط الأكاديمي	مستوف جزئياً
المؤشر 1.2	مواصفات الخريجين ومخرجات التعلم المطلوبة	مستوف
المؤشر 1.3	محتوى المنهج الدراسي	مستوف
المؤشر 1.4	التعليم والتعلم	مستوف
المؤشر 1.5	إجراءات التقييم	مستوف
المعيار (2)	كفاءة البرنامج	مستوف
المؤشر 2.1	قبول الطلبة	مستوف
المؤشر 2.2	أعضاء هيئة التدريس	مستوف جزئياً
المؤشر 2.3	الموارد المادية	مستوف
المؤشر 2.4	نظم إدارة المعلومات	مستوف
المؤشر 2.5	المساندة الطلابية	مستوف جزئياً
المعيار (3)	المعايير الأكاديمية للطلبة والخريجين	مستوف
المؤشر 3.1	فاعلية التقييم	مستوف جزئياً

المؤشر 3.2	النزاهة الأكاديمية	مستوف
المؤشر 3.3	التدقيق الداخلي والخارجي للتقييم	مستوف
المؤشر 3.4	التعلم القائم على العمل	غير منطبق
المؤشر 3.5	عنصر مشروع التخرج أو الرسالة/ الأطروحة	غير منطبق
المؤشر 3.6	إنجازات الخريجين	مستوف
المعيار (4)	فاعلية إدارة وضمان الجودة	مستوف
المؤشر 4.1	إدارة ضمان الجودة	مستوف
المؤشر 4.2	إدارة وقيادة البرنامج	مستوف
المؤشر 4.3	المراجعة السنوية والدورية للبرنامج	مستوف
المؤشر 4.4	المقاييس المرجعية والاستبانات	مستوف جزئياً
المؤشر 4.5	متطلبات سوق العمل والاحتياجات المجتمعية	مستوف

د. الخلاصة

مع الأخذ في الاعتبار تقرير التقييم الذاتي للبرنامج، والأدلة التي تم جمعها من المقابلات والوثائق التي تم توفيرها أثناء الزيارة الميدانية، توصلت لجنة المراجعة إلى الاستنتاج التالي:

وفقاً لدليل مراجعة البرامج الأكاديمية (الدورة الثانية - 2020)؛ فإن برنامج البكالوريوس في الصيرفة والدراسات المالية لجامعة بانغور والمطروح في معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية قد حصل على حكم جدير بالثقة.

وفيما يتعلق بالممارسات الجيدة في البرنامج، تلاحظ اللجنة - مع التقدير - ما يلي:

1. تتنوع أساليب التعلم والتقييم المُستخدَمة في تقديم البرنامج، والتي تساعد الطلبة على فهم التطبيقات الواقعية لمجال الصيرفة والمالية بشكل أفضل.
2. البنية التحتية والمرافق الحديثة لمعهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية، المُجهَّزة بمنصات إلكترونية؛ لتزويد الطلبة بفرص للتعلم التطبيقي والعمل الحديث.

وبالنسبة لأوجه التحسين، توصي اللجنة أنه يجب على المؤسسة:

1. وضع سياسة لإدارة المخاطر؛ بغرض التخفيف الفعّال من المخاطر الأكاديمية على مستوى البرنامج، والتأكد من إسناد نقاط العمل الواردة بالسجل إلى الشخص المناسب المُكلّف بتنفيذها؛ من أجل ضمان التنفيذ الفعّال، ورصد المخاطر.
2. تعزيز الآليات المتعلقة بضمان حداثة وتنوع الكتب الدراسية، والمراجع المُستخدَمة في البرنامج.
3. التأكد من تقديم التغذية الراجعة للطلبة بشأن التقييمات بشكلٍ مُنسّقٍ، وفي الوقت المناسب، بما يتوافق مع إطار التقييمات الخاص بجامعة بانغور.
4. التأكد من تصنيف البيانات المتعلقة باستبقاء الطلبة، ومستوى تقدمهم وإتمامهم للبرنامج، وذلك لكل برنامج على حدة؛ مما يساعد على المراجعة الفعّالة لمعايير القبول.
5. وضع وتنفيذ سياسة بحثية تضمن جودة البحث العلمي الذي يقوم به أعضاء هيئة التدريس في المعهد، ومحاذاتها مع الخطة البحثية للمؤسسة.

6. اعتماد نموذج واضح لعبء عمل أعضاء هيئة التدريس، بما يتناسب مع سياسة الموارد البشرية في المعهد؛ لضمان تحقيق التوازن بين مسؤوليات التعليم، والبحث العلمي، والإرشاد الأكاديمي، والمسؤوليات الإدارية لديهم.
7. وضع وتطبيق الإجراءات المناسبة؛ لتحليل ومتابعة معدل تغيير أعضاء هيئة التدريس على مستوى البرنامج.
8. الإسراع بالموافقة على سياسة تقديم الرعاية، وإدخالها حيز التنفيذ.
9. تقديم وتنفيذ عملية وإجراء رسمي؛ لتحديد الطلبة المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي، ومتابعتهم، ودعمهم.
10. وضع وتنفيذ آلية رسمية؛ بغرض ضمان إجراء تقييمات وتحسينات منتظمة لخدمات المساندة الطلابية؛ للتأكد من مدى فاعليتها.
11. وضع وتنفيذ آليات مباشرة؛ لضمان تلبية إنجازات الخريجين لمخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية، ومخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج.
12. ضمان توفير الدعم الفعّال لمركز الدراسات الأكاديمية في معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية - بالتعاون مع جامعة بانغور - من خلال مُديرين للبرنامج، يحققون الإدارة الفعّالة على مستوى البرنامج.
13. وضع وتنفيذ آليات رسمية؛ للتأكد من جمع وتحليل التغذية الراجعة من الأطراف ذات العلاقة - بِشَكْلِ مُنْتَظِمٍ - على الصعيدين الداخلي والخارجي.